

مراجعات من مرحلة الأحادية الحزبية: جبهة التحرير الوطني والمعارضة ودولة الأمر الواقع

د. لعروسي رابع
كلية العلوم السياسية - جامعة الجزائر 3

الملخص

Limited political participation in unilateral era in the Algerian political system , on the one-party system , which was used to cover and justify the historical legitimacy , which was based upon the political system at the time, and that the role of the one-party system was only on the decision of the President and the result of the absence of formal opposition , and the lack of acceptance of pluralism by the system , and therefore it was a one-party of the factors that contributed to the complexity of the political , economic and social conditions , and even cultural , that amounted to a crisis unit in October 1988 .

تعود فكرة الحزب الواحد إلى سنة 1954، عندما تأسست جبهة التحرير الوطني والتي صارت بمثابة الحزب الوطني الشامل، ثم تقرر تحويل الجبهة إلى حزب وطني واحد بقصد التخلي عن الثغرات الحزبية السابقة وهو ما أكد عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1962، ثم برنامج طرابلس الذي نص على ذلك صراحة وأعلن تفوق الحزب عن مؤسسات الدولة .

والأمر نفسه الذي اقره أول دستور جزائري سنة 1963 من خلال إعلانه على أن جبهة التحرير الوطني هي الحزب الطلائعي الوحيد الذي يحدد سياسة الأمة، ويوحي بعمل الدولة وينجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وتشيد الاشتراكية في الجزائر⁽¹⁾.

ثم جاء ميثاق الجزائر 1964 الذي تم الإعلان فيه عن محاربة التعددية في الجزائر، وأكثر من ذلك فإن دستور 1976 قد أعطى أهمية كبرى لمبدأ الأحادية الحزبية من خلال تخصيصه فصلا كاملا متعلقا بالوظيفة السياسية الخاصة بحزب جبهة التحرير الوطني.

تبحث هذه الدراسة في إشكالية المكانة التي أحلتها حزب جبهة التحرير الوطني في النصوص والممارسة التي أقصت الحزب من أداء أدواره التي أوكلت له وواقع المعارضة في مرحلة الأحادية الحزبية، وذلك من خلال نقاط أساسية:

لقد حرصت الجزائر التي أخذت بنظام الحزب الواحد والمتمثل في جبهة التحرير الوطني، والذي عاشت من خلاله الاستناد على الشرعية التاريخية في نضالها ضد الاستعمار، ومنه كانت المشاركة السياسية مبنية على الشرعية الثورية والشعبية والتي كانت بعيدة عن التطلعات الشعبية من خلال البرامج والخطط التي كانت مفروضة من القمة إلى القاعدة، غير أن هذه المرحلة لم ترضى بعض الأطراف مما ينقص من قيمة المشاركة، والي يمكن إبراز حجمها من خلال المراحل التالية:

* **مرحلة (1962 - 1965)** " وتم خلال هذه الفترة تولي أحمد بن بلة الحكم بعد صائفة 1962، حيث تم تجسيد أزمة المشاركة السياسية والتمثيل، فقد اشتد الصراع في مؤتمر طرابلس بين قادة أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية، حول كيفية تشكيل مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني، وتفاقت الأزمة بين أعضاء الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة، وبين هيئة الأركان برئاسة العقيد هواري بومدين، وفي نهاية الأمر حسم الخلاف لصالح بن بلة بتدعيم من هيئة الأركان، أي جيش الحدود الذي كان قوي التنظيم والسلاح على حساب الحكومة المؤقتة المدعومة من طرف جيش ولايات الداخل، وجوهر الخلاف كان هو الصراع على السلطة، وذلك نظرا لوجود

أقلية قوية خلال حرب التحرير، كانت تستعمل نفوذ وسلطة الحكومة المؤقتة وبين جماعات أخرى لعبت دورا في حرب التحرير وتسعى إلى استعادة نفوذها وقوتها السياسية.

وإذا كان كريم بلقاسم ومن معه من أعضاء الحكومة المؤقتة حرصوا على بقاء الحكومة المؤقتة في الحكم وإشرافها على تسيير شؤون البلاد، في فترة ما بعد الاستقلال، فإن بن بلة وهيئة الأركان كانوا يسعون إلى تشكيل مكتب سياسي جديد تكون لديه السلطات المطلقة، ويراقب أعضاء الحكومة الجديدة خلفا للحكومة المؤقتة.

وهكذا تكون مكتب سياسي جديد يوم 1962/07/22، وبعدها تقرر القيام بإجراء الانتخابات التشريعية لاختيار نواب الشعب، وفي هذه المرحلة تم الاتفاق بين بن بلة والهواري بومدين، على إقصاء الأطراف المعارضة لهم وحرمانهم من المشاركة السياسية في السلطة التشريعية الجديدة، من خلال ترشيح أشخاص موالين لهم، وهكذا تم إقصاء كل المناوئين من حزب الافالان مثل محمد الصالح بوبنيدر، وكحل الراس وبودربالة، وهم قادة النظام في الداخل.

وفاز في هاته الانتخابات العسكريون في المرتبة الأولى ثم أصحاب المهن الحرة، وهذا ما أكد التحالف بين بن بلة وقيادة الأركان على السلطة.

ونتيجة لاعتماد بن بلة على نظام الحزب الواحد، فقد نشب خلاف بينه وبين فرحات عباس رئيس المجلس التأسيسي الذي أعلن عن معارضته لتدخل الحزب في شؤون المجلس، وأعلن في 12 مارس 1963 بأن الحكومة تعهد إلى أشخاص يزعمون أنهم إطارات من الحزب رغم أنهم في الواقع لم يجدوا بعد مشروع دستور، وبدون أن يكون للمجلس خبر ولا علم وأن قبول هذا المشروع والحصول على تأييد المناضلين لم يحصلوا على أي تأييد شعبي وليسوا أعضاء في المجلس فهو خرق للقانون وخلق للغموض⁽²⁾.

وهكذا وضع الدستور الأول للجزائر المستقلة دون مشاركة ولا مناقشة، ولكن تم تجميد العمل بثلاثة عشر يوما بعد صدوره، وذلك حسب المادة 52 منه، التي نصت على الحالة الاستثنائية. وعند قيام بن بلة بإعلان الحالة الاستثنائية، صرح أمام إطارات الحزب بأنه "ابتداء من هذه اللحظة، فإنني المسؤول عن كل السلطات"⁽³⁾.

ومنه فإن الرئيس بن بلة الذي كان الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية، قد قام بتركيز السلطة بيده، واستعمل الحزب كقوة للتأثير على الجيش والانفراد بالحكم، وهذا ما دفع بالعسكريين إلى التمرد على بن بلة والإطاحة به في جوان 1965.

ورغم تشكيل حكومتين في عهد بن بلة، الأولى ضمت 19 وزيرا من بينهم 3 أعضاء عسكريين، والثانية ضمت عسكريين، إلا أن مشاركة الحزب في الحياة السياسية لم تكن فعالة، بسبب الخلافات وبداية بناء الدولة ومؤسساتها، كما تجدر الإشارة إلى أن كبار المسؤولين في الحكومة كانوا أعضاء في الحزب، ومتمسكون بإيديولوجية جبهة التحرير فيما يخص الشرعية المستلهمة من الثورة، وأهم لم يشاركوا في اتخاذ القرارات المصيرية التي كانت بيد الرئيس بن بلة.

* **مرحلة (1965 – 1976):** وهي المرحلة التي حكم فيها الرئيس الراحل هواري بومدين، وذلك بعد الإطاحة بأحمد بن بلة، حيث أسندت مهمة قيادة البلاد إلى ما عرف بمجلس قيادة الثورة، والذي تكون من 26 عضو منهم 24 عضوا عسكريون.

ولقد تميزت هذه الفترة بأنها مرحلة اللادستورية، كونها لا تتوفر على دستور ولا على برلمان، وعن دور الحزب صرح بومدين "بأن الحزب هو تعبير عن إيديولوجية المذهب، وإذا كان لابد من تحسين فان هذه المسألة ثانوية بالمقارنة مع المشاكل الحقيقية الماثلة في ضرورة إقامة وبناء حركة ثورية"⁽⁴⁾.

ولهذا فإن مشاركة الحزب ودوره في فترة بومدين تعد ضعيفة نظرا لتهميشه والحكم الفردي لهواري بومدين، هذا الحكم الذي خلق معارضة لنظام من طرف مجموعة من الشخصيات أمثال بن خدة، فرحات عباس، حسين لحول، محمد خير الدين، الذين وجهوا نداء للشعب الجزائري ينددون فيه بالحكم الفردي لهواري بومدين.

ورغم هذا فقد لعب الحزب دورا محسوسا من خلال الإصلاحات المحلية التي توجت بإنشاء المجالس الشعبية الولائية عام 1969، غير انه يلاحظ أن الحزب تم تهميشه في مشروع إصلاحات الثورة الزراعية وتغيبه في التنمية الصناعية، ويعود هذا التهميش الى توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي جندتها الحكومة لإنشاء المشاريع الاقتصادية. وعليه فإن الحكومة حاولت جلب تأييد المناضلين في القاعدة وعينت لجنة للاتصال بالمناضلين، وتسيير الحزب الذي يخضع لسلطة مجلس قيادة الثورة، وفي عام 1968 تمت إعادة هيكلة الحزب وتحديد أهداف جبهة التحرير الوطني ودورها في بناء المجتمع الاشتراكي⁽⁵⁾.

ورغم تهميش الحزب، فإنه في الواقع قام بأدوار مهمة في التعبئة السياسية والتوجيه والتأطير ومراقبة المنظمات الجماهيرية، والاتصال بين السلطة والشعب، ونشر الإيديولوجية التي حققت وفاق اجتماعي مقبول إلى حد ما في تلك المرحلة.

وبشأن المعارضة لنظام بومدين، لجأ هذا الأخير الى سد الفراغ الدستوري بميثاق 1976 ودستور 1976 واجراء انتخابات رئاسية عام 1976، بحيث تسند مسؤولية مراكز الحل والعقد في الدولة إلى مناضلين، كما أن الترشيحات للهيئات المنتخبة في الدولة تقوم من طرف الحزب للاقتراع العام⁽⁶⁾. وما يلاحظ أن الحزب لا يتم اللجوء إليه إلا في الأوقات التي تريد السلطة آنذاك لتحرير مشروع معين، غير انه لا يشارك في صناعة القرار السياسي.

*** مرحلة (1979-1989)،** بعد وفاة الرئيس بومدين ومجيء الشاذلي بن جديد إلى الحكم وانعقاد المؤتمر الرابع للحزب في جانفي 1979، وإنشاء لجنة مركزية ومكتب سياسي وأمانة عامة، وبعد المؤتمر الاستثنائي للحزب في جوان 1980، فقد تغيرت المواضيع حيث ربطت القوانين الجديدة بتولي المسؤوليات في نقابة أو منظمة جماهيرية بالعضوية في حزب جبهة التحرير الوطني.

وازدادت أهمية الحزب عندما تم تقليص دور المكتب السياسي للحزب وجعله تحت تصرف الأمين العام للحزب ورئيس الجمهورية في نفس الوقت، وفي خطابه الذي ألقاه الشاذلي خلال المؤتمر الخامس المنعقد في ديسمبر 1983 أكد على هيمنة الحزب على الدولة وعلى الهياكل الاجتماعية والسياسية، وفي ذات المؤتمر تدعم مركز الحزب وذلك بتقوية اللجنة المركزية بقيادة آنذاك شريف مساعدي، والأمين العام من خلال المادة 120 للجنة المركزية، والتي نصت على أن تولى المناصب العليا في الدولة يتطلب العضوية في الحزب وموافقة الأمين العام الذي هو في نفس الوقت رئيس الجمهورية على التعيين في أي منصب، وهذا معناه العودة إلى ما كان موجودا خلال فترة حكم أحمد بن بلة⁽⁷⁾.

وما يستنتج من خلال ما تقدم أن المشاركة في فترة الحزب الواحد كانت من اجل إعطاء وتبرير الشرعية الثورية، وأن دور الحزب إنحصر في تجنيد الجماهير خلف القيادة السياسية، وعليه فإن المشاركة كانت شكلية فقط، وذلك نظرا لعدم وجود معارضة سياسية وعدم القبول بمبدأ التعددية الحزبية التي لم تظهر بشكل رسمي إلا بعد صدور دستور 1989.

هذا عن الحزب الواحد، أما عن المعارضة السياسية وان لم تكن علنية فقد كانت سرية، وأن التعدد الحزبي الذي ميزه الثراء والتنوع في عهد الحركة الوطنية لم يكتب له أن يستمر، وهو يصطدم بضرورة وضع حد لنفوذ المستعمر الأجنبي، ليكون قيام جبهة التحرير الوطني واختفاء غيرها من التشكيلات السياسية بفعل قوة ومؤثرات الواقع الثوري كأول حد سياسي ورسمي يوضع للتعددية الحزبية في الجزائر، ويكون الحد الثاني سنة 1962 بعد الاستقلال بموجب مشروع برنامج لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر طرابلس، حيث قرر هذا المشروع تحويل الجبهة إلى حزب سياسي وحيد، وقد تأكد هذا القرار بموجب العديد من المراسيم الصادرة لاحقا عن الحكومة الجزائرية لمنع انتعاش التنظيمات السياسية السابقة⁽⁸⁾.

يختلف الدكتور الأمين شريط مع الكتاب والباحثين الذين عالجوا هذه المسألة واعتبروا جبهة التحرير الوطني كيانا لم يشهد التغيير منذ نشأته سنة 1954 حتى الاستقلال، فهو يميز بين الجبهة بين 1954 و1956، وعن الجبهة بعد مؤتمر الصومام سنة 1956⁽⁹⁾.

وحسب أحد مؤسسي الجبهة السيد محمد بوضياف ويتفق معه السيد بن بلة، في إن جبهة التحرير الوطني كانت منذ اندلاع الثورة حتى مؤتمر الصومام 1956 كيانا أو جسما موحدا، لكنها بعد المؤتمر أصبحت اثتلافا أو جبهة بآتم معنى الكلمة، فقدماء حركة الانتصار والاتحاد الديمقراطي والعلماء دخلوا أجهزتها القيادية دون أن يتنازلوا عن ذاتيتهم، فابتداء من 1956 تكونت جبهة المزيح المعقد.

ولأن مؤسسي الجبهة كانوا مضطرين إلى الإعلان عن الثورة لحسم النزاع الذي نشب بين شقي حركة الانتصار المتصارعين على السلطة، فإن جبهة التحرير لم تعرف أي تنظيم قانوني أو مؤسسي.

وإذا كان بيان أول نوفمبر لم يستبعد ضمنا بقاء استمرار الأحزاب الأخرى، إلا أنه من الناحية الفعلية خير الفرد الجزائري بين أن يكون وطنيا فيلتحق بالجبهة أو أن يكون حائنا للأمة الجزائرية وعدوا للجبهة. كما أكد مؤتمر الصومام الذي أدان مختلف التشكيلات السياسية، وأعلن إفلاسها وفشلها رغم احتضان الجبهة لإطارها ومسئوليها الرئيسيين، وإعطائهم مناصب قيادية في أعلى مؤسساته.

إن هذا التغيير الذي حصل على مستوى الطبيعة الاجتماعية للطلائع القيادية للجبهة بعد أن كان أغلبهم من العسكريين المنتمين للمنظمة السرية الذين يصفهم سليمان الشيخ بكونهم رجال عمليين أكثر منهم مثقفين، قد غير من الطبيعة القانونية للجبهة.

وبهذا الصدد ذهب محمد بجاوي إلى اعتبارها "حركة ذات خصائص متفردة قوية تجعل من الصعب اعتبارها كحلف مقدس بين الأحزاب أو كحزب واحد"، مما جعله يصفها "بالحزب الأمة" لطابعها الوطني الفريد⁽¹⁰⁾.

غير أن دراسة النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني تبين أن الجبهة ليست كما ذكرها بجاوي من الناحية القانونية، حيث أن المواد من 06 إلى 08 من القانون الأساسي لجبهة التحرير يجعل الانتماء إلى الجبهة فرديا و متعارضا مع الانتماء إلى سواها من التنظيمات السياسية، بأن صفة المناضل تفرض على حامله محاربة كل عمل فئوي أو جهوي، وهو ما يتناقض تماما مع فكرة الحلف المقدس أو جبهة الأحزاب، خاصة وأن الحلف مرهون وجوده بالهدف الأساسي من نشأته وهو ما لا يتفق مع الطبيعة المستمرة للجبهة حسب ما تنص عليه المادة 04، من قانونها الأساسي، ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقائدة ومنظمة للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

إن طريقة الإنخراط المفتوح لكل الشعب الجزائري في حزب الأفلان واعتماد تنظيم الحزب على مبدأ القيادة الجماعية بموجب المادة 12 من قانونه الأساسي، بالإضافة إلى اعتبار موارده متأتية من اشتراكات الجزائريين خاصة، ملكا وطنيا، بموجب المادة 39.

كل هذه المظاهر تؤكد الطبيعة المتميزة لهذا الحزب، الذي أعطى لنفسه منذ مؤتمر الصومام بني شبه دولية، باعتبار أن المؤسسات الدستورية التي أسفر عنها هذا المؤتمر ليؤسس لدولة جزائرية حديثة كانت هي نفسها مؤسسات الجبهة وأجهزتها النشطة.

وعلى هذا الأساس فإن عبد المجيد بلخروبي لم يكن يرى في جبهة التحرير الوطني حزبا، بل كانت في رأيه "السلطة العمومية التي تمحضت عنها المجموعة الوطنية والتي تغطي كل الإقليم، وهي مهيكلة سلميا وتخضع إلى رؤساء، فكانت مثلما قال أيزمان وكاري ديمالبرغ التشخيص القانوني للأمة أي كانت دولة، لأنها كانت تريد أن تمثل كل الشعب الجزائري، كل الأمة الجزائرية الواحدة وغير القابلة للانقسام"⁽¹¹⁾.

إن هذا الاندماج بين الدولة والحزب هو الذي بقي مميزا لتنظيم السلطة الجزائرية بعد الإستقلال، وإن كان هذا الدمج هو ذاته سبب الأزمة جبهة التحرير الوطني عشية الإستقلال.

وحسب مصطفى الأشرف فإن من أسباب هذه الأزمة يعود إلى مسألة احتكار السلطة من طرف فئة معينة والبقاء فيها إلى أن تزاح بالعنف، نظرا إلى عدم وجود آليات التحديد التلقائي والسلمي للقيادات السياسية، هذا بالإضافة إلى مشكلة الشرعية التي وإن استمدتها المركزيون في الحركة المصالية من جهاز الحزب، فقد استمدتها مصالي الحاج من علاقته الكاريزمية بالشعب، مما كرس ازدواجية شرعية السلطة التي أعطت التطور السياسي والمؤسسي بشكل أزاح من الإعتبار الشرعية القانونية والمؤسسية.

إن هذه الأسباب مضافا إليها العلاقة التسلطية بين القيادة والقاعدة على حساب الديمقراطية وغياب الحوار المكثف و الفعال، والتي بقيت كامنة بين أجنحة جبهة التحرير الوطني، طفت إلى السطح. بمجرد زوال مبرر الوحدة والممثل في الكفاح المسلح ضد المستعمر.

كما تجدر الإشارة إلى التوجه الإيديولوجي الذي طبع جبهة التحرير جراء تفضيل الجوانب التقنية والمتعلقة بتوسيع دوائر الثورة، على الجوانب السياسية أو الإيديولوجية المرتبطة بالمجتمع ودولة ما بعد الاستقلال. ويقول سليمان الشيخ أن الجبهة في 1962 كانت قوة متعددة الرؤوس⁽¹²⁾، التي تشكلت من التنظيمات السياسية المنظمة إليها، والتكتلات الداخلية والخارجية المنحجرة عن مرحلة الثورة، ولكنها تتسابق من أجل الوصول إلى السلطة، غير أن مصطفى الأشرف لم يكن يرى في الجبهة وأجهزتها سوى مؤسسات بصلاحيات ضعيفة ورمزية، لأن السلطة الفعلية كانت متعددة ويجسدها في كل مكان جيش التحرير الوطني، كهيئة سلطوية فعلية سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية⁽¹³⁾.

أما الأمر الآخر والواجب التطرق إليه، فيتعلق بالأساس الذي قامت عليه الدولة بعد الاستقلال، والممثل في دولة الأمر الواقع أو دولة المكتب السياسي الذي نشأ عن التحالف بين أحمد بن بلة وقيادة الأركان في مواجهة الحكومة المؤقتة التي بقيت مستندة على مبدأ استمرارية الدولة ومعتبرة إياه شرعية لها، في حين راح المكتب السياسي الذي لم يكن يمثل في واقع الأمر سوى قيادة الأركان إلى اعتماد مبدأ الشرعية الثورية، التي تجسدت حسب نصر الدين غزالي في حزب غير موجود ماديا⁽¹⁴⁾.

إن المكتب السياسي الذي أعلن عن نشأته وحدد صلاحياته ونقل جميع السلطات إليه بنفسه، لم يكن موجودا حسب تعبير أحد المفكرين إلا من خلال نفسه، ولكنه أصبح رغم الشكوك المثارة حول شرعيته الممثل الحقيقي للدولة والممارس الفعلي للسيادة منذ جويلية 1962.

ذلك أنه بالرغم أن الهيئة التنفيذية المؤقتة، شرعت في تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي على أساس تعددي وفق اتفاقيات إيفيان، إلا أن المكتب السياسي تقدم بقائمة واحدة باسم جبهة التحرير الوطني، جسدت أول خطوة عملية في طريق إرساء مبدأ الحزب الواحد في الجزائر.

وإذا كان قبول معظم التبريرات المقدمة لرفض جبهة التحرير الوطني لكل التشكيلات إلى جانبها أثناء الثورة 1954، أمرا ممكنا ومستصاغا، خاصة بالنسبة لتلك القائمة على اعتبار هذا الاتجاه رد فعل على فشل التعددية الحزبية قبل الثورة، وتلك القائمة على اعتباره دعما لمسار الوحدة التي تستلزمها الحرب.

فلقد سبق التكريس الرسمي للأحادية الحزبي بموجب دستور 1963، عدة إجراءات تمنع التعددية الحزبية في الجزائر، بدءا بمنع الحزب الشيوعي الجزائري في 1963/11/25، وحزب الثورة الاشتراكية في 1963/08/30، وبعمرسوم 1963/08/14 والقاضي بمنع جميع التنظيمات أو الجمعيات ذات الطابع السياسي، أصبحت كل التنظيمات التي يخالف نشاطها مبدأ وحدانية الحزب موضوعا لإجراء حضر خاص.

وهكذا بعد أن نص برنامج طرابلس على تفوق الحزب على مؤسسات الدولة جاءت المادة 23 من دستور 1963 لتنص بوضوح على التزام القيادة في الجزائر بنظام الحزب الواحد، حيث جاء فيها: جبهة التحرير الوطني هي

الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر، ولم يحد دستور 1976 عن هذا الاتجاه بنصه في مادته 95 على أن حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد في البلاد ويشكل الطليعة المكونة من المواطنين الأكثر وعيا.

وعلى هذا الأساس فإن الحزب الواحد في الجزائر يظهر كدعامة تعطي للشعب القدرة على التفكير والعمل، فهو إنعكاس عضوي للوحدة الثورية ويعبر عن إرادة الشعب الشاملة، ومن أجل ومن أجل هذا كله تطالب جبهة التحرير الوطني بحق الإحتكار وتمنع تعددية الأحزاب⁽¹⁵⁾.

وإذا كان دستور 1963 لم يعرف تطبيقا فعليا إلا مدة 13 يوما، فقط أعطى للحزب دورا مركزيا دون سواه فإن الفضل لنجاح دستورية الواقع السياسي للحزب الواحد يعود لدستور 1976، الذي خصص فصلا كاملا متكون من 12 مادة للوظيفة السياسية لحزب جبهة التحرير الوطني، حدد من خلاله مجال التعبير السياسي للحزب الواحد فقط.

إن الميل إلى الأحادية الذي إتضح في مختلف تشكيلات الحركة الوطنية قد إمتدت جذوره لتلحق جبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال، ولأدل على ذلك، من موقف قيادة الأركان التي ملكت زمام السلطة في الجزائر، والذي أعلنت عنه قبل انعقاد مؤتمر طرابلس في تصريح جاء فيه، الاستقلال ليس إلا مرحلة فقط، فالثورة هي هدفنا، والثورة هي جبهة التحرير الوطني كمنظمة وحيدة⁽¹⁶⁾.

ولهذا يقول غوتي مكاشة أن المفهوم الموحد للحزب يقوم على قواعد نظرية وهذه الوحدة محددة وفقا للفتات الجماهيرية وحلفائها، فهي إذن ثورية.

والمثير للانتباه هنا هو طبيعة الحزب الواحد في الجزائر، التي وإن لم يفصح عنها برنامج طرابلس الذي تضمن ملحقه المخصص للحزب تناقضا بشأنها إلا أن النصوص الدستورية لسنة 1963 و 1976 كانت تؤكد الطبيعة الطلائعية لحزب جبهة التحرير الوطني.

فلقد جاء في ملحق برنامج طرابلس أنه: لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي واع، لكن هذه الفقرة من الملحق سرعان ما تناقض أخرى لاحقة مفادها: أن الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية في البلاد، يبعد عن صفوفه كل تواجد إيديولوجي مخالف، وقد أدى هذا التناقض إلى احتدام الصراع داخل المكتب السياسي، حيث أن الأمين العام لهذا الأخير محمد خيضر، حين قال أن الحزب يجب لأن يكون هو الحزب القائم، ولا يهم ما إذا ترك الباب مفتوحا لمعارضة دستورية، إن الكارثة تكون في منع القوى أن تعبر عن نفسها وإجبارها على المعارضة السرية، أتمنى أن تكون للحزب الشيوعي الجزائري حياة حرة ديمقراطية، إذ وجد معارضة شديدة من طرف أحمد بن بلة الذي رد عليه قائلا : أنا لا أؤمن بالحزب الجماهيري الذي يجزأ وراء كل العناصر سواء الجيدة أو السيئة من الجزائريين الواعين والجزائريين غير المكونين سياسيا على حد سواء، أنا أؤمن بالحزب الطلائعي.

هذه المعارضة أدت بمحمد خيضر إلى الاستقالة من الأمانة العامة في 17 جويلية 1964، الأمر الذي دعم عملية الدمج بين الحزب والدولة، وبالتالي إضعاف كليهما وتحول السلطة الفعلية إلى الجيش كأمر واقع، ميز النظام السياسي الجزائري حتى سنة 1989 نظريا وإن كان امتداده عمليا قائما إلى يومنا هذا⁽¹⁷⁾.

إن هذا الواقع الذي انتهى إلى شخصنة السلطة بصورة كبيرة باسم الثورة ثم باسم الحزب، لم يمنع من وجود معارضة للنظام القائم سواء داخل الحزب أو خارجه. وانطلاقا من هذا يميز الأستاذ عمر صدوق بين أربعة تيارات سياسية كانت موجودة بصورة فعلية في ظل الحزب الواحد وداخل مؤسساته، تتمثل في:

أ- التيار الوحدوي المعتدل:

الموجود مبدئيا في حزب جبهة التحرير الوطني والذي كان يملك السلطة نظريا لكنه لم يمارسها عمليا، واكتفى بإعلان الشعارات وتبني ما يتخذ من قرارات والتجنيد لتطبيقها.

ب- التيار النخبوي الليبرالي

وهو الذي كان في موقع التنفيذ، وتحكم في تطبيق القرارات السياسية التي أعد الكثير منها، لكنه لم يعلن عن طبيعته، بل ساير فسير واستمر.

ج- التيار العربي

وهو التيار الذي همش مند الاستقلال، وحددت إقامته الجبرية رسميا داخل وزارة الشؤون الدينية - المساجد- وقد نشطت إلى جانبه حركة دينية بصورة مستترة خاصة في الأوساط الجامعية وبعض المدن الكبرى.

د- التيار الشيوعي

وهو الذي اختار السرية واندس في أجهزة الحكم ومارس نشاطاته بكيفيات ملتوية ومتنوعة، وظهر تأثيره بصفة جلية في المنظمة العمالية "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" ومنظمة "الإتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية"، وفي "الحركة الطلابية للتطوع"، وقد تدخلت الأحداث المتسارعة والصراعات المتكررة على السلطة لتفعيل المعارضة في الداخل والخارج وبشكل أكثر وضوحا وحدة⁽¹⁸⁾.

إن التحانس الذي ميز القيادة السياسية الجزائرية بعد انقلاب 19 جوان 1965 الذي أسفر عن تشكيل حكومة أكثر استقرارا لانتماء معظم أفرادها إلى الفئة التكنوقراطية حسب السيدة مغنية الأزرق، لم يمنع من بروز نزاعات وانشقاقات في صف قادة الانقلاب يوم فر وزراء كل من الزراعة والتعمير والإعلام سنة 1967 إلى خارج الوطن، وانضموا إلى المعارضة في الخارج⁽¹⁹⁾.

ولقد أدى اغتيال محمد خيضر وتولي العقيد كريم بلقاسم زعامة حزب الثورة الاشتراكية بالخارج، إلى تطور ملحوظ في مطالب المعارضة السياسية التي لم تعد تقتصر على انتقاد سياسة بومدين والتنديد بالاعتقالات السياسية، بل أصبحت تدعو علانية إلى مواجهة بومدين والإطاحة بحكمه، ودعا كل من حسين أيت احمد ولبجاوي في 19 أفريل سنة 1967 إلى الرجوع إلى الشرعية الشعبية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين معلنا في ذلك الوقت عن إنشاء لجنة تنسيق بين حركتيهما (جبهة القوى الاشتراكية والمنظمة السرية للثورة الجزائرية). كما طالب يومعزة بشير في 19 جوان 1967 بإطلاق سراح أحمد بن بلة ومن معه لإظهار حسن نوايا وإرادة النظام⁽²⁰⁾.

ثم أن أخطر معارضة عرفها النظام هي تلك التي جاءت من الداخل والمتمثلة في محاولة الانقلاب الفاشل الذي قاده العقيد الطاهر الزبيري في 11 ديسمبر 1967 والذي نفى أن يكون الهدف منه هو اغتيال بومدين، وأكد أن الغاية من هذا الانقلاب كانت الرغبة في الضغط عليه، لكي يقبل بالرأي الجماعي.

ومهما كانت مبررات هذه العملية، إلا أن المهم هو النتائج العكسية التي انجرت عنها والمتمثلة في حصول الإنقسامات داخل المؤسسة العسكرية، وفسح المجال أمام بومدين لسحق خصومه والإنفراد بالحكم⁽²¹⁾.

وقد كان تاريخ 09 مارس 1976 محطة أخرى لانتعاش المعارضة السياسية في الداخل أمام اهتمام القيادة السياسية بوضع أسس الدولة من خلال صياغة الميثاق الوطني والدستور سنة 1976، حيث عمد أربعة من زعماء الأحزاب الوطنية لما قبل 1954، وهم فرحات عباس، بن يوسف بن خدة، الشيخ خير الدين، وحسين لحلو بإصدار وثيقة نددوا فيها بتوجهات النظام، معترضين على أن يكون مشروع الميثاق من وضع رئيس الجمهورية، مما أدى وبشكل سريع إلى وضع القادة الثلاث تحت المراقبة، وتأميم صيدلية كل من فرحات عباس وبن يوسف بن خدة، ومصنع البلاستيك الذي يملكه الشيخ خير الدين، في حين أوقفت أجرة حسين لحلو مدير وحدة النسيج.

إن الخلافات والصراعات المألوفة في نظام الحكم، والتي أعمدها القبضة الحديدية للرئيس هواري بومدين، وتجاوزتها المسيرة التنموية التي قادتها، ما فتئت أن طغت على السطح بعد عامين من تنصيب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية، مما ترتب عنه إبعاد كل من محمد الصالح يحيوي وعبد العزيز بوتفليقة وبن شريف وإقحام عناصر أخرى في نظام بن جديد، الذي سعى إلى إعادة النظر في إستراتيجية بومدين التنموية.

ولعل هذا الإستقرار السياسي في الجزائر هو الذي غذى الحركة السياسية والثقافية في البلاد منذ 1980، والتي راحت تفرض نفسها على الساحة الوطنية بدءاً من أحداث الربيع الأمازيغي التي تمثلت في المظاهرات العنيفة التي شهدتها منطقة القبائل على إثر منع والي تيزي وزو لمحاضرة تقرر إلقاؤها من طرف الدكتور مولود معمري حول الشعر القبائلي القديم الذي اعتبره المتظاهرون حقناً للثقافة الأمازيغية.

وقد تحولت المظاهرات إلى مشادات مع قوات الأمن التي اعتقلت الكثير من مناضلي الحركة الأمازيغية على امتداد الأحداث التي استمرت من 10 إلى 16 مارس 1980⁽²²⁾.

وتعليقاً على هذه الأحداث يقول محمد حربي: أنه لا يوجد مكان في الثقافة السياسية للقيادة الوطنية الجزائرية لإحترام الآخر، سواء بين المتكلمين بالعربية أو المتكلمين بالبربرية، فالترعة السائدة هي اليعقوبية والتسلطية وميل كل فئة إلى احتكار جهاز الدولة لخدمة مصالحها.

فحسب الكاتب، فإن انتفاضة تيزي وزو كانت تستهدف الدولة التسلطية وتطرح أمام الجزائريين مسألة الديمقراطية والحق في التغيير.

وإذا كان هذا هو التفسير الذي أعطاه البعض لهذه الأحداث، فإن الحكومة الجزائرية، قد بررت موقفها المتصدي للحركة الأمازيغية بحماية الوحدة الوطنية متهمة المعارضة الموجودة بالخارج متمثلة في جبهة الوحدة الجزائرية بزعامة علي يحي رشيد وجبهة القوى الاشتراكية التي يتزعمها حسين أيت احمد، بالوقوف وراء هذه الأحداث⁽²³⁾.

غير أن ما يستخلص من هذه الأحداث وبغض النظر عما قيل بشأنها هو أنها شكلت دليلاً واقعياً عن كبت الحريات من جهة، وعن وجود معارضة مكتملة تنتظر الفرصة المتاحة لتعبر عن نفسها من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى فإن الظاهرة المتميزة التي طبعت مرحلة الثمانينات منذ بدايتها، هي تنامي التيار الإسلامي الداعي إلى إقامة الدولة الإسلامية في الجزائر، والذي تمكن رغم الرقابة المفروضة عليه أن ييسط أجنته على مختلف مناطق الوطن وبشكل تام، غير أن أفراد جماعة الدعوة الإسلامية الذين قرروا الاجتماع للإعلان عن الدعوة في الجزائر سنة 1982، والذين هم:

الشيخ سحنون، عبد اللطيف سلطاني، عبد الباقي العرباوي، محفوظ نخاح، محمد السعيد، عباسي مدني وعلي بلحاج. لم يفلحوا في عقد اجتماعهم بعد اكتشاف أمر جماعتهم التي بدأت بحملة الاعتقالات في صفوفها من ذلك التاريخ حسب تصريح أدلى به السيد أحمد كرفاح أحد أعضاء التيار الإسلامي الذين مسهم الاعتقال لجريدة الخبر الصادرة بتاريخ 1991/03/31، غير أن حضور هذا التيار بقي ملموساً وقوياً خاصة في الأوساط الجامعية، كما أكدته تجمع الجامعة المركزية بالعاصمة في نفس السنة.

ولأن كل أنواع المعارضة السياسية وكل أشكال الرفض السياسي للنظام القائم كانت تقابل بالقمع و الإعتقال والزج في السجون، فإن البيئة كانت ملائمة نحو العنف وتزايد مظاهره التي كانت بدايتها باغتيال الطالب كمال أمزال في الحي الجامعي بن عكنون، إثر مشادات بين طلبة محسوبين على التيار اليساري والإسلامي، في غياب أطر التعايش السلمي، والإدارة السلمية للخلاف، ليتطور إلى عنف في صورة الحركة الإسلامية المسلحة التي أنشأها مصطفى بويعللي، والتي قامت بعدة اغتيلات في صفوف الشرطة والدرك، وأقدمت على مهاجمة مدرسة الشرطة بالصومعة يوم 1985/08/27، وغيرها من الأعمال المسلحة إلى غاية تفككها ومقتل رئيسها في 03 جوان 1987، ومحكمة العشرات من أعضائها لينظم المطلق سراحهم إلى جماعات مسلحة أخرى⁽²⁴⁾.

إن بوادر العنف هذه ما كانت إلا لتعبر عن غضب لا بد وأن ينفجر، هذا الغضب الذي ترجمه الشارع الجزائري في انتفاضة أكتوبر العارمة التي لفضت المعارضة السياسية وأخرجتها إلى الوجود، بل وأجبرت النظام على الاعتراف بها كأكبر نقطة تحول في تاريخ الجزائر السياسي المعاصر.

في الأخير يمكن القول أن المشاركة السياسية في عهد الأحادية، كانت محصورة في الحزب الواحد، الذي استخدم لتغطية وتبرير الشرعية التاريخية، التي كان يركز عليها النظام السياسي آنذاك، وأن دور الحزب الواحد كان محددا بما يقرره رئيس الجمهورية، ونتيجة لعدم وجود معارضة رسمية، ولعدم قبول التعددية من طرف النظام، وبالتالي فإن الأحادية كانت من العوامل التي ساهمت في تعقيد الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية إلى أن بلغت حد الأزمة في أكتوبر 1988.

الهولمش

- 1- سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 1993، ص 103.
- 2- عمر فرحاتي، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1993، ص 34.
- 3- المرجع نفسه، ص 35.
- 4- المرجع السابق، ص 39.
- 5- Lamchichi (Ab), l'Algérie en crise. Pris. Edition Laahram. 1996. p257.
- 6- عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص 40.
- 7- Lamchichi (Ab), OP-CIT, P257
- 8- محمد الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية : 1919-1962. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 94.
- 9- عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأمة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 68.
- 10- Bedjaoui (M) , Larevolution Algerienne et le droit , ED , AIJD, bruxelle, 1961, p 85.
- 11- الأمين شريط، مرجع سابق، ص 98.
- Chikh (S) ,l'Algérie en armes, ou le temps des certitudes, Algér, o.p.u, 1981, p 142.12-
- 13- Charef (A), Algérie le grand dérapage ,France :ed ,de laube, 1994, p 293.
- 14- الأمين شريط، مرجع سابق، ص 125.
- 15- غوتي مكاششة، "الوضع الحزبي في الجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، معهد الحقوق، 1990، العدد 03، ص 275.276.
- 16- Vatin (John.C), L'Algérie politique ,histoire et société , colin ,EDA, 197 , 59. p
- 17- الأمين شريط، مرجع سابق، ص 125.
- 18- عمر صدوق، مرجع سابق، ص 69.
- 19- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، 65.
- 20- Letourneau (R) «Chronique politique) : Annuaire de la frique du nord , 1967. p 309.311.
- 21- مغنية الأزرق، مرجع سابق، ص 97.
- 22- Durand (J.P) , « Chronique politique) : Annuaire de la frique du nord , 1980 , p 532.
- 23- Durand (J.P) , opcit , p 532.
- 24- رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي: الجزائر. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ط1، 2002، ص 21.